E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1996/57
4 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦
نيويورك، ٢٥ حزيران/يونيه - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الدولي لمكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع وما يتصل بذلك من أنشطة

تقرير الأمين العام

موجز

إن مشكلة المخدرات يتزايد طابعها العالمي، ولم يعد التصور التقليدي المتعلق بها صحيحا، وهو تصور أنها مشكلة تخص الدول المنتجة والدول المستهلكة فقط. فهناك الآن معدلات إدمان عالية في كل من البلدان المصنّعة والبلدان النامية، مع ما يصحب ذلك من آثار صحية واجتماعية واسعة النطاق. وثمة تحديات إضافية لقضية مراقبة المخدرات يطرحها تحرير التجارة وتزايد ترابط الاقتصاد العالمي، بينما توجد بلدان كثيرة يؤدي فيها عدم الاستقرار السياسي، وضعف مؤسسات مراقبة المخدرات، وانعدام المناهج التنظيمية الفعالة، إلى تقويض قدرة الحكومات على الاستجابة. وأخيرا، فإن الصلات بين المشاكل المرتبطة بالمخدرات والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية يعترف بها الآن تماما. ومن ثم أصبح طابع مشكلة المخدرات المتزايد التعقيد يستدعي، أكثر من أي وقت مضى، استجابة جماعية وعالمية من جانب الحكومات.

ويوجد إطار متين لقيام الحكومات بعمل وللتعاون الدولي، وهو يتمثل في اتفاقيات مراقبة المخدرات وبرنامج العمل العالمي. ويتصدر أعمال منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد وينسقها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الذي أنشأته الجمعية العامة في عام ١٩٩٠، كما يعالج الآن عدد متزايد من وكالات منظومة الأمم المتحدة القضية، كل في ميدان اختصاصه، وبالتعاون مع البرنامج. بيد أن هذه الآلية ما زال تمويلها غير كاف، لا سيما فيما يتعلق بالموارد العامة اللازمة للاضطلاع بالأنشطة الأساسية للأمم المتحدة الصادر تكليف بها، ولمواصلة تلك الأنشطة.

* E/1996/100.

110696 110696 96-11811

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٧	٣
أولا - الأبعاد الاقتصادية	٨ - ٣١	٤
ألف- الجريمة المنظمة وغسل الأموال	١٣ - ١٩	٥
باء - المخدرات غير المشروعة والتنمية	٢٠ - ٢٨	٧
جيم- التوصيات	٢٩ - ٣١	١٠
ثانيا - الأبعاد الاجتماعية	٣٢ - ٥٤	١٠
ألف- الأسرة	٣٣ - ٣٧	١٠
باء - الصحة	٣٨ - ٤٢	١١
جيم- التعليم	٤٣ - ٤٥	١٢
دال - مكان العمل	٤٦	١٣
هاء- الجريمة	٤٧ - ٤٩	١٣
واو - التوصيات	٥٠ - ٥٤	١٤
ثالثا - الأبعاد العالمية	٥٥ - ٨٠	١٥
ألف- عولمة المشكلة	٥٥ - ٥٩	١٥
باء - الاستجابة الدولية	٦٠ - ٦٩	١٦
جيم- التحديات الجديدة	٧٠ - ٧٣	١٩
دال - تعزيز دور الأمم المتحدة	٧٤ - ٧٨	٢٠
هاء- التوصيات	٧٩ - ٨٠	٢٢

مقدمـة

١ - الهدف من هذا التقرير هو مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على النظر في موضوع: "التعاون الدولي لمكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع وما يتصل بذلك من أنشطة."

٢ - وقد قرر المجلس في دورته التنظيمية المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩٦ اعتماد الموضوع المذكور آنفا للجزء الرفيع المستوى لدورته الموضوعية لعام ١٩٩٦، بناء على توصية قوية بذلك في قراريه ١٩٩٥/١ و١٩٩٥/٤٠.

٣ - ويستعرض هذا التقرير بإيجاز المسائل الحرجة التي يواجهها المجتمع الدولي في مكافحة تعاطي المخدرات والاتجار بها. وهو يركز على الخطر الذي يخيّم على الاقتصاد العالمي بسبب الاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي، وعلى الأثر الذي يصيب المجتمعات بسبب تعاطي المخدرات؛ كما أنه يوصي باتخاذ إجراءات لتحسين التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، ويتناول بالبحث عمل الأمم المتحدة في هذا الميدان.

٤ - ويبرز الجزء الأول الأبعاد الاقتصادية لإنتاج المخدرات على نحو غير مشروع والاتجار بها وإساءة استعمالها، بما في ذلك العلاقات بين الإصلاح الاقتصادي والجريمة المنظمة، وكذلك العلاقات غير المشروعة بين المخدرات والتنمية. ويتناول التنمية البديلة ويستعرض الأساليب العملية لمكافحة المشكلة، ومن ذلك تعزيز منع غسل الأموال وإقامة تعاون دولي أكثر فعالية.

٥ - ويتناول الجزء الثاني الأثر الاجتماعي لتعاطي المخدرات، بما في ذلك علاقته بالأسرة ومكان العمل والمجتمع، فضلا عن أضراره الصحية التي منها انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية وتفشي مرض الإيدز. ويقترح الجزء الثاني أيضا عددا من التدابير لمعالجة هذا الجانب من المشكلة، لا سيما استراتيجيات منع الشباب من تعاطي المخدرات.

٦ - ويبرز الجزء الثالث الأبعاد العالمية لتعاطي المخدرات والاتجار بها، والاستجابة الدولية، ودور الأمم المتحدة باعتبارها الجهة المحورية الرئيسية للعمل الدولي المتضافر في هذا الميدان.

٧ - وترد في نهاية كل جزء من التقرير توصيات لمساعدة المجلس في نظره في الموضوع. وتوجّه عناية المجلس أيضا إلى آراء لجنة المخدرات بشأن متابعة قرار الجمعية العامة ١٢/٤٨ كما ترد في تقريرها عن دورتها التاسعة والثلاثين، لا سيما قراريها ٨ (د - ٣٩) و ١٠ (د - ٣٩). وتوجّه عناية المجلس أيضا إلى قرار الجمعية ١٤٨/٥٠ الذي دعت فيه الدول الأعضاء إلى إعلام المجلس في الجزء الرفيع المستوى من

دورته لعام ١٩٩٦ بالتقدم المحرز في التعاون الدولي، ولا سيما الجهود الوطنية المحددة لإشراك منظومة الأمم المتحدة ومصارف التنمية المتعددة الأطراف في التصدي لمشكلة المخدرات.

أولا - الأبعاد الاقتصادية

٨ - من الصعب تقدير الأثر الاقتصادي الكامل لمشكلة المخدرات غير المشروعة، لأن طبيعتها السرية تعقّد عملية إجراء تقدير دقيق وتعوق التحليل. بيد أن انتشار المشكلة بلا هوادة أدى الى زيادة الوعي بالآثار الضارة التي يحدثها تعاطي المخدرات والاتجار بها في النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، مما أجبر على زيادة الأولوية المعطاة لمشكلة المخدرات غير المشروعة في جدول الأعمال الاقتصادي والاجتماعي للعالم، بحيث تحسنت الى حد كبير احتمالات التغلب على العوائق التي حالت دون الآن دون فهم المشكلة بالتفصيل. وفيما يتعلق بالأبعاد الاقتصادية للمشكلة، يوجد الآن اتفاق عام على مجالات عديدة تتطلب مزيدا من البحث، أبرزها أثر المخدرات غير المشروعة على العمالة والأسعار والضرائب والتجارة والمالية.

٩ - ويفترض أحيانا أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات مصدر مجاني لفرص العمل لأولئك الذين لا يستطيعون أن يجدوا عملا منتجا في القطاعات الأخرى. ولكن حتى في البلدان المنتجة نجد أن الزيادات البادية في العاملة كثيرا ما تفوقها آثار جانبية خبيثة متعمقة الجذور. فالموارد تحول عن الاستثمارات المشروعة والأكثر استدامة وتضيع على المجتمع بصورة عامة، فضلا عن أن استهلاك المخدرات يتأثر حتما بانتاجها. وعلاوة على ذلك تتراوح تكاليف إساءة استعمال المخدرات التي يمكن تحديدها، في البلدان التي تتوافر فيها هذه البيانات، من ٠,٥ الى ١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والجزء الأكبر منها يمثل تكاليف الجرائم المرتبطة بالمخدرات وتكاليف إنفاذ القانون.

١٠ - ومنذ الثمانينات بقيت أسعار السلع الأولية منخفضة، وبعضها هبط عما كان عليه. وعلى العكس من ذلك أثبتت محاصيل كالخشخاش أنها أربح للمزارعين، الذين بإمكانهم أن يكسبوا منها دخلا يكفيهم لمعيشتهم حتى وإن كان ما يزيد على ٩٠ في المائة من الأرباح في تجارة الكوكايين والهيروين يتحقق خلال التوزيع. ولكن لأن محاصيل المخدرات تنتج بكليتها في القطاع غير الرسمي وغير المشروع من الاقتصاد، فإنها تقلل من دقة مؤشرات أساسية كمؤشرات الأسعار بالتجزئة، التي تستخدمها الحكومات في تشكيل سياساتها الاقتصادية والضريبية. وفضلا عن ذلك فإن معظم الدخل المرتبط بالمخدرات، وهو دخل لا يكسبه المزارعون بل مهربو المخدرات، يودع عادة في الخارج أو يستخدم في استيراد سلع الترف المشروعة وغير المشروعة؛ وقلة هم الذين يستفيدون من أرباح الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وهي أيضا أرباح لا تحصل عليها ضرائب. وحجم هذا القطاع السري يشوه تشويها خطيرا كفاءة أداء اقتصادات كثيرة.

١١ - ومع انهيار الحواجز التجارية وانتشار الترتيبات التجارية داخل المناطق، استفاد مهربو المخدرات أيضا من القدرة العامة على نقل السلع بين البلدان بحرية متزايدة. وتحرير التجارة أمر محمود ويحقق عموما فوائد أكثر مما يثير مشاكل، ولكن ما ينجم عنه من تزايد في التجارة عبر الحدود قد فتح دروبا جديدة لتوزيع المخدرات غير المشروعة وربما كان يقلل من فرص اكتشاف قدر أكبر من البضائع غير المشروعة بالنسبة لارتفاع الحجم المنتج والمتّجر به.

١٢ - وهناك أثران مهمان لمشكلة المخدرات غير المشروعة هما غسل الأموال والاستثمارات الإجرامية. فقد قدرت فرقة العمل المعنية بالتدابير المالية، التي أنشأها فريق البلدان المصنّعة الرئيسية السبعة في عام ١٩٨٩، أن المبالغ المتراكمة من قيمة مبيعات الكوكايين والهروين والقنب التي بلغت في أواخر الثمانينات ١٢٢ بليون دولار كان حوالي ٧٠ في المائة منها، أي ما قيمته ٨٥ بليون دولار - وهو مبلغ أكبر من الناتج القومي الإجمالي لثلاثة أرباع الـ ٢٠٧ اقتصادات الموجودة في العالم - متاحا للغسل والاستثمار. ومن الصعب أن يكون هناك توثيق لما تفعله المنظمات الإجرامية بالأرباح المغسولة. والتأثير الاقتصادي المتزايد لنقابات الجريمة في بلدان عديدة ما هو إلا تعبير عن اتجاه عالمي يستثمر فيه المجرمون دخلهم في أصول حقيقية. وكلما كانت البيانات التي يمكن أن نجمعها عن هذه المجالات أفضل كلما أصبحنا أقدر على استنباط وسائل للتصدي لها.

ألف - الجريمة المنظمة وغسل الأموال

١٣ - إن الصلة القائمة بين الجريمة والمخدرات تؤثر في المجتمعات تأثيرا متزايدا. والاتجار بالمخدرات يجلب أنشطة إجرامية أخرى، كالعنف بين الفئات التي تتنافس على حصص في الأسواق على مستويات البيع بالجملة والتجزئة. وفي الوقت نفسه فإن المبالغ التي ينطوي عليها الأمر تتيح للمجرمين موارد كبيرة تساعدهم على تنظيم أنفسهم بكفاءة، دون مراعاة تُذكر، أو دون أي مراعاة، للقيود المالية والتنظيمية والقانونية المفروضة على المعاملات العادية. وتُستخدم موارد رؤوس أموالهم بشكل متزايد في تمويل التنويع بممارسة أنشطة تجارية مشروعة. وهذا التمازج بين في الأنشطة غير المشروعة والأنشطة المشروعة يشكل تهديدا خطيرا لمعالجة مشكلة المخدرات.

١٤ - ويبدو أن الأرباح المخدرات آخذة في التزايد على الرغم من تزايد الضبطيات من جانب قوات مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. فقد زادت الضبطيات الأوروبية للهروين زهاء أربع مرات خلال الفترة ما بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٩٤، ولكن نسبة الضبطيات الى الشحنات - أو بعبارة أخرى نسبة نجاح تدابير مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات - غير معروفة. وتشير الأدلة المتوافرة الى أن معدلات الانتاج تتزايد بسرعة أكبر من الضبطيات. والمحصلة هي أنه الى أن تحدث حالة تشبع في الطلب العالمي، وما لم يتم ذلك، فإن الأرباح ستظل تنمو سواء من حيث القيمة المطلقة أو النسبية. ويجدر إجراء مزيد من الدراسة للعلاقات القائمة بين حجم المخدرات المنتجة بطريقة غير مشروعة وحجم المخدرات المتجر بها فعلا والكميات التي تضبط وذلك للتحقق من حجم المشكلة الحقيقي.

١٥ - ويمكن تقدير التدفقات المالية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات، إما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. والأساليب المباشرة تحلل العمليات المصرفية الدولية وإحصاءات حسابات رؤوس الأموال فيما يتعلق بميزان المدفوعات؛ أما الأساليب غير المباشرة فهي تقيس صافي الأرباح عن طريق الربط بين تقديرات الانتاج العالمي للمخدرات والطلب عليها في السوق بين من يتعاطون المخدرات وحجم الضبطيات. وثمة حاجة الى إجراء استعراض متواصل لأساليب التقدير من أجل تحسين الدقة وتحسين فهم المشكلة.

١٦ - ومن نتائج صيرورة غسل الأموال شاغلا دوليا رئيسيا وجود عملية متواصلة للتوطيد التشريعي. ومن أهم المعالم في عملية وضع ضوابط دولية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨؛ واتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بغسل أموال عائدات الجريمة والبحث عنها وضبطها ومصادرتها التي أبرمت في عام ١٩٩٠؛ وبرنامج العمل العالمي الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٩٠. وغسل الأموال هو من أولويات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وقد عقد مؤتمران هامان في عام ١٩٩٤: أحدهما عقد في كورمايور، بايطاليا؛ والآخر، وهو مؤتمر وزاري حظي بتغطية إعلامية واسعة النطاق وكان موضوعه الجريمة عبر الوطنية المنظمة وبحث أفضل الطرائق لكفالة الاستجابة العالمية للمشكلة، عقد في نابولي. وتعتبر أساسية أيضا تلك التوصيات التوجيهية التي اعتمدتها فرقة العمل المعنية بالتدابير المالية في شباط/فبراير ١٩٩٠.

١٧ - وللاستفادة من هذا الزخم، هناك حاجة إلى وجود تنسيق أفضل وتقسيم رشيد للعمل بين الهيئات الوطنية والهيئات الدولية. ونظرا لما تتمتع به الأمم المتحدة من دائرة دعم عالمية فهي في وضع يمكّنها من التنسيق مع المؤسسات الأخرى العاملة في هذا المجال، كفرقة العمل المعنية بالتدابير المالية، ومجلس أوروبا، ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة اساءة استعمال المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، ومن توسيع نطاق وتطبيق التدابير التي تثبت فعاليتها ضد غسل الأموال. ويمكن للأمم المتحدة أيضا أن تنسق جهود اسداء المساعدة التقنية والتدريب للدول الأعضاء حتى يكون بامكانها أن تصمم بشكل أفضل استراتيجياتها وتعزز أي آليات ملائمة للوقاية والمكافحة. وغسل الأموال يمكن أن ينطوي على عمليات معقدة، وتتطلب مكافحته فهما لصكوك وإجراءات مالية متطورة؛ ولذلك فإن التدريب هو شكل من أشكال المساعدة التقنية ذات الأهمية الخاصة.

١٨ - والمسألة الأخرى الحاسمة المطروحة حاليا هي مسألة الصلة بين اصلاح الأسواق والأثر الاقتصادي الناجم عن الأموال المغسولة التي تدرها المخدرات. فمع تضاؤل الدور التنظيمي الذي تؤديه الحكومات في الاقتصادات، أخذت الجريمة المنظمة تستغل ما يرافق ذلك من تخفيف للقيود التنظيمية. ومن المؤكد تقريبا أن فوائد التحرير الاقتصادي، الذي يحقق وصولا أوسع نطاقا إلى المصارف وتدفقات أكثر حرية لرأس المال، ترجح كفتها على كفة أخطاره. بيد أن الاطار التنظيمي الأيسر يمكن استغلاله من جانب الأخيار والأشرار على السواء. وإحدى النتائج غير المرغوبة لذلك هي أنه يصبح من الأسهل استثمار الايردات المرتبطة بالمخدرات في قطاعات الاقتصاد المشروعة وغير المشروعة على السواء.

١٩ - فعلى سبيل المثال، قد تتيح الخصخصة منافذ للجريمة المنظمة لشراء موطئ قدم في القطاع المشروع. ويمكن للمنظمات الإجرامية التي تحوز مبالغ نقدية كبيرة أن تتلاعب بالاصلاحات المصرفية، التي تتيح المجال لدخول عناصر جديدة في القطاع المالي. ومفتاح التصدي لهذه التجاوزات يكمن في تطبيق ضوابط تراعي المستثمرين الشرعيين، ومنها مثلا ما يلي:

(أ) زيادة الشفافية في السجلات المالية: فمن شأن الشفافية في مسك السجلات فيما يتعلق بمصادر التمويل أن تتيح صورة أوضح لمركز أي شركة من حيث التمويل؛

(ب) قوانين مكافحة التكسب غير المشروع: فالأنشطة المالية الإجرامية ينبغي تحديدها تحديدا واضحا في القانون، مع وجود تعاريف دولية مشتركة كلما أمكن ذلك؛

(ج) تبادل المعلومات: فتبادل المعلومات المخابراتية عن الاتجاهات الإجرامية، ولا سيما عن التمويل العابر للحدود، يجب أن يصبح جانبا أساسا بدرجة أكبر من جوانب جهود مكافحة الجريمة؛

(د) تدويل مراقبة المخدرات: فالتعاون والتنسيق العابران للحدود بين المسؤولين عن المراقبة الدولية للمخدرات يجب أن يلعبا دورا مركزيا بدرجة أكبر في التصدي لمنظمات الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

باء - المخدرات غير المشروعة والتنمية

٢٠ - قد تبدو المخدرات غير المشروعة وسيلة جذابة لتحقيق التنمية الاقتصادية. غير أن المكاسب الاقتصادية، كما لوحظ أعلاه (انظر الفقرتين ٩ و ١٠)، وهمية: فالفوائد البادية التي تتحقق لقلة عن طريق تجارة المخدرات غير المشروعة تخفي آثارا جانبية اقتصادية واجتماعية وبيئية سلبية كثيرة. فكفة المكاسب الاقتصادية القصيرة الأجل ترجح كثيرا على كفة انتشار الادمان، وانخفاض الانتاجية، وتآكل رأس المال البشري، والتدهور البيئي. والأثر التراكمي لذلك هو تعريض التنمية المستدامة للخطر.

٢١ - وقد وجدت دراسة جرت مؤخرا في بولندا وسري لانكا ومصر والمكسيك وناميبيا بدعم من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ووكالات أخرى أن مستخدمي المواد يتعرضون لحوادث في العمل تزيد بمعدل مرتين إلى أربع مرات عما يتعرض له العاملون الآخرون، ويتكرر غيابهم بمعدل مرتين إلى ثلاث مرات بالقياس إلى الآخرين. ومن ثم فإن ازدياد تعاطي المخدرات في بلدان كثيرة ينطوي على آثار فيما يتعلق بالانتاجية على المدى الطويل. ووجود عمل لدى المرء قد يثني عن تعاطي المخدرات: فالدراسة الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية التي جرت في كولومبيا عام ١٩٩٣ وجدت أن معدل الانتشار السنوي لتعاطي المخدرات غير المشروعة يبلغ ذروته بين العاطلين عن العمل (٤,١ في المائة)، في حين أنه أقل أربع مرات بين من يوجد لديهم عمل (١,١ في المائة).

٢٢ - والنشاط الاقتصادي الذي يستند إلى المخدرات يحول أيضا الموارد الشحيحة عن أنشطة الاستثمار التقليدية المولدة للثروة إلى مشاريع قصيرة الأجل عالية الخطورة. ومن حيث تكاليف الفرصة الضائعة، فإن المكاسب الاقتصادية القصيرة الأجل التي تتحقق من صناعة المخدرات غير المشروعة يجب على الدوام أن تقاس إلى ما كان بالإمكان تحقيقه بنفس الموارد بصورة مشروعة. وفي نهاية الأمر فإن المخدرات تسبب فقدانا لاستثمارات في أعمال مشروعة من جانب المزارعين والمجهِّزين؛ وتسبب فشلا في تنمية رأس المال البشري لأن العمل في المجالات المرتبطة بالمخدرات يولّد احساسا كاذبا بالأمن لدي "القوى العاملة" فيها؛ وتدهورا في نوعية وحجم القوى العاملة المشروعة.

٢٣ - وأطفال الشوارع يمثلون صورة واضحة لتأثير الاتجار بالمخدرات على رأس المالي البشري. ففي الكثير من مدن العالم النامي نشأت، تحت وقر الضغوط الديموغرافية، أحياء عشوائية تكتظ بالأطفال المعدمين ممن وقعوا في حلقة الفقر المفرغة. وعندما يجتمع الفقر لدى المراهقين باللامبالاة بقواعد القانون، فإن المخدرات غير المشروعة، لا سيما المذيبات العضوية، قد تبدو في عين المرء وسيلة توفر له أسباب البقاء اقتصاديا، ومصدرا لاكتساب الاحترام بين الأقران، ومهربا ملائما، وإن يكن مؤقتا، من الواقع.

٢٤ - والضرر الذي يلحق برأس المال البشري يكون أكثر تجليا عندما يتعلق الأمر بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. فالسبب الأساسي لانتقال فيروس نقص المناعة البشرية في العالم النامي هو النشاط الجنسي، غير أن نسبة كبيرة من الحالات المرتبطة بالايدز ترجع أسبابها إلى تعاطي المخدرات عن طريق الحقن. ففي البرازيل، مثلا، يعتقد أن ما يقرب من ٢٨ في المائة من حالات انتقال فيروس نقص المناعة البشرية يرجع إلى تعاطي المخدرات عن طريق الحقن. وفي تايلند تتراوح نسبة انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطيي المخدرات عن طريق الحقن بين ٤٠ و ٥٠ في المائة. وهذا يمثل هدرا متواصلا للامكانات البشرية والاقتصادية في المستقبل.

٢٥ - ويتضح بنفس القدر أثر الانتاج غير المشروع للمخدرات على البيئة؛ فزراعة المحاصيل غير المشروعة وانتاج المخدرات مسؤولان في كثير من الحالات عن إزالة الغابات، وتدهور التربة، وتلوث المياه. ويعتقد أن زراعة الكوكا أدت إلى إزالة ٠٠٠ ٧٠٠ هكتار من الغابات في منطقة الأمازون ببيرو وحدها. وفي كولومبيا، يجري كل سنة ضخ ما يزيد على ٢٠ مليون لتر من إثير الإثيل، والأسيتون، والنشادر، وحامض الكبريتيك، وحامض الهدروكلوريك - وجميعها يدخل في انتاج هيدروكلوريد الكوكايين - في الأنهار الصغيرة وروافد نهري الأمازون وأورينوكو. كما أن استخدام زارعي الكوكا المكثف لمبيدات الآفات في منطقة شاباري ببوليفيا أدى بالفعل إلى تلويث المياه الجوفية بدرجة خطيرة.

٢٦ - ومن الواضح أن جهود مكافحة المخدرات يجب أن تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بسياسات التنمية. بيد أن النفقات الهائلة المطلوبة لتحقيق تنمية بديلة تجعل من تقسيم العمل فيما بين الوكالات المعنية أمرا أساسيا. والواقع أن حجم التمويل المطلوب سيقتضي من الحكومات والمنظمات الدولية أن تحدد مقدار فوائد الاستثمار المطلوب وأن تلتمس سبلا لتأمين أساس مالي لمبادرات إنمائية بديلة يكون أوسع نطاقا وأكثر

استقرارا عما وجد حتى الآن. وسيتطلب هذا فهما واضحا للأهداف المشتركة بين الدول الأعضاء والوكالات وفيما بين الوكالات ذاتها.

٢٧ - وبالنسبة لأي مشروع مشترك بين هيئات مكافحة المخدرات والهيئات الإنمائية، يجب بدء أنشطة جماعية متعددة التخصصات ومشاورات في أبكر مرحلة ممكنة من أي مشروع. وبهذه الطريقة، يمكن إدراج مكافحة المخدرات كجزء لا يتجزأ من مجموعة عناصر المساعدة الإنمائية. فعلى سبيل المثال، يمكن مساعدة مجتمع محلي تتفشى فيه المخدرات وذلك من خلال تحسين المدارس فيه. ويمكن أن يتم تقسيم العمل بطريقة معقولة بأن تركز الهيئات الإنمائية على إنشاء هيكل أساسي تعليمي على أساس مستدام. وتقوم هيئات مكافحة المخدرات بوضع برامج تثقيفية وقائية للشباب، وتمويل مبادرات الخدمات الاجتماعية لإعادة إدماج متعاطيي المخدرات في النظام التعليمي، علاوة على شن حملات لزيادة الوعي بالمشكلة وفهمها على نطاق أوسع.

٢٨ - وهناك مثال مفيد آخر وهو إعادة بناء الاقتصاد في فترة ما بعد الحرب. وفي هذه الحالة قد تركز الهيئات الإنمائية على مسائل من قبيل إنعاش الانتاج الزراعي، ومكافحة الأمراض، وإعادة إدماج اللاجئين، وإعادة بناء الهياكل الأساسية. وينبغي أيضا بذل جهد منسق لتسريح المحاربين السابقين والبدء في تدريبهم من جديد على المهارات، ووضع مخططات لخلق فرص عمل. وسيكون من الضروري أيضا مكافحة الاتجار بالمخدرات وأي نشاط من أنشطة تهريب الأسلحة يرتبط بذلك. وفي الوقت نفسه فإن هيئات مكافحة المخدرات ينبغي أن تساعد على إعادة إدماج البلد في الإطار القانوني الدولي، وإحباط نشوء أنشطة غير مشروعة لإنتاج المخدرات، وتنمية الآليات المؤسسية لمنع الاتجار بالمخدرات عبر الحدود، والحيلولة دون حدوث زيادة في تعاطي المخدرات محليا عن طريق التثقيف وإعادة التأهيل.

جيم - التوصيات

٢٩ - ثمة حاجة إلى معرفة أدق عن الأبعاد الاقتصادية لمشكلة المخدرات غير المشروعة للمساعدة على وضع السياسات المحلية والدولية لمكافحة المخدرات وعلى تحديد أهدافها. فعلى الصعيد القطري، يتعين على سلطات وضع السياسات الاقتصادية وسلطات مكافحة المخدرات إنشاء شراكات مؤسسية. فمن شأن هذه الشراكات أن تعزز إلى حد بعيد القدرات الوطنية على التصدي للأبعاد الاقتصادية لإنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها واستهلاكها. وينبغي للدول الأعضاء أن تبحث عن أفضل السبل لرعاية هذه الشراكات لتحقيق تقدم على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

٣٠ - والاقتصاد العالمي الذي يتزايد ترابطه ييسر فرص غسل أموال المخدرات. ويجب استحداث آليات لتسهيل صنع القرارات واتخاذ اجراءات من جانب أطراف متعددة استهدافا لمكافحة غسل الأموال. ويجب البناء على الأساس الذي أرسته المنظمات الإقليمية، والأمم المتحدة لديها الإمكانات والميزة المقارنة التي تؤهلها للإسهام في التعاون بين السلطات المختصة على الصعيد القطري. وهناك مجال أساسي بنفس القدر

من مجالات التعاون فيما يتعلق بوضع السياسات هو التعاون بين القطاعين العام والخاص: فزيادة التنسيق بين الحكومات والمؤسسات المصرفية الخاصة وغيرها من المؤسسات المالية شرط أساسي هام لمكافحة غسل الأموال على الصعيد الدولي.

٣١ - وينبغي اتخاذ إجراءات لدعم وتعزيز شتى الجهود المضطلع بها فعلا لدعم الشراكة بين السلطات الإنمائية وسلطات مكافحة المخدرات. وينبغي أن تتصرف الدول الأعضاء من خلال هيئات إدارة المنظمات الإنمائية لكفالة إدماجها الشواغل المتعلقة بمكافحة المخدرات في أنشطتها كلما كان ذلك ملائما. وينبغي للحكومات التي تلتمس المساعدة من المؤسسات المالية الدولية أن تدرج أنشطة مكافحة المخدرات في مقترحاتها، لا سيما التنمية البديلة في المناطق المتأثرة أو المهددة بزراعة المخدرات غير المشروعة. وقد بدأت بالفعل وكالات الأمم المتحدة، عاملة من خلال لجنة التنسيق الإدارية، شراكة تنفيذية مكثفة في ميدان مكافحة المخدرات؛ وينبغي لكل وكالة معنية أن تتخذ جميع الخطوات الضرورية لكفالة تنفيذ قرارات لجنة التنسيق الإدارية تنفيذا كاملا، لا سيما على الصعيد القطري.

ثانيا - الأبعاد الاجتماعية

٣٢ - يدور في كثير من الدول جدل بشأن ما إذا كان ينبغي اعتبار الاستعمال غير المشروع للمخدرات جريمة، أم مرضا، أم حالة اضطراب اجتماعي، أم مزيجا ما من كل ذلك. والسياسة العامة غالبا ما تكون غير قاطعة بشأن طابع إدمان المخدرات، إذ توجد مواقف اجتماعية تعكس عدم التيقن من أسبابه ومن الطرف المسؤول عن التصدي له. وتوجد مجالات عديدة تسوغ دراسة الأبعاد الاجتماعية لهذه المسألة، ولا سيما العلاقات بين المخدرات من جهة والأسرة والصحة والتعليم والعمالة والجريمة من جهة أخرى.

ألف - الأسرة

٣٣ - إن العلاقة بين المخدرات والأسر علاقة معقدة. وليس صحيحا أن يفترض روتينيا إما أن الوالدين مسؤولان عن مشاكل أبنائهما المرتبطة بالمخدرات أو أن متعاطيي المواد يستحقون اللوم على المشاكل التي يسببونها لأسرهم. ومن ناحية أخرى قد تشمل العوامل التي تؤثر في تعاطي المخدرات غياب الوالدين الطويل أو المسبب لصدمة نفسيه، واستعمال الشدة في تأديب الأبناء، وعدم التواصل على صعيد عاطفي، وتعاطي الوالدين للمخدرات. وانتقال الأسر أو أفراد منها بحثا عن عمل يمكن أيضا أن يكون عاملا في هذا الصدد، وسوف يزيد مع زيادة الترابط في الاقتصاد العالمي.

٣٤ - ويوجد أيضا دليل على أن ارتباط تعاطي المخدرات غير المشروعة بالتفكك الأسري أقوى من ارتباطها بالفقر. وقد بينت ذلك في المكسيك دراسة أجراها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية وجامعة الأمم المتحدة. وبينت دراسة مماثلة أجرتها هاتان الهيئتان في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن تعاطي الأفيون والهيروين قد ازداد بين الشباب بحيث أصبح يؤثر على ما يصل إلى ١٠ في المائة من

السكان الذين انهارت بينهم الضوابط الاجتماعية التي تمارسها الأسرة والمجتمع المحلي. وعزت دراسة أخرى في نفس السلسلة أجريت في تايلند ازدياد تعاطي الهيروين والمؤثرات العقلية إلى التحضر، والتغير الثقافي السريع، وانهيار التماسك الأسري. ويمكن أيضا أن يتبادل طرفا هذه العلاقة السببية موقعيهما، إذ تؤدي إساءة استعمال المواد إلى توتر العلاقات الأسرية، ثم إلى اختلال أداء الأسر في نهاية المطاف، مما يؤدي إلى تحولها من أصل من أصول المجتمع إلى عبء عليه.

٣٥ - ويتمثل الجانب المقابل لذلك في أن الأسرة يمكنها أن تكون أيضا قوة مؤثرة في مجالي الوقاية والعلاج. ومن المهم الاعتراف بفضل الأسرة ومساندتها، أيا كان شكلها، باعتبارها وسيلة للوقاية من إساءة استعمال المخدرات وعلاجها. فالأسرة لها دور أساسي في تعليم النشء وتوفير الرعاية الصحية وحشد دعم المجتمع المحلي عند اللزوم، ومن ثم يمكنها أن تحسّن الجهود المبذولة للحد من عرض المخدرات وطلبها على السواء.

٣٦ - وأشد معاناة يقاسيها صغار السن هي تلك الناشئة عن التفكك الأسري. وفترة المراهقة هي في كثير من الثقافات فترة تكوين الإحساس بالهوية وتكوين روابط وقيم ومُثل اجتماعية جديدة. وهي فترة من العمر بالغة الخطر، حيث يمكن أن يؤدي ضغط الأقران إلى تجريب تعاطي المخدرات.

٣٧ - وتعاطي المخدرات آخذ في التزايد بين فئات مختلفة من صغار السن. وقد انخفض في العالم كله متوسط سن تعاطي المخدرات لأول مرة. كما تخرج إلى حيز الوجود مخدرات جديدة كالنوع المسمى "Ecstacy" والمخدرات الخصوصية، إلى جانب الأنواع الأسبق عهدا كالهروين والكوكايين، ومن المزعج أن عدد صغار السن الذين يتعاطون المخدرات حقنا قد زاد عن ذي قبل.

باء - الصحة

٣٨ - يبدو أن التكاليف الصحية لمن يسيء استعمال المخدرات تزيد بما مقداره نحو ٨٠ في المائة عن التكاليف الصحية لمواطن عادي في نفس الفئة العمرية، في حين أن الكوكايين والهيروين وغيرهما من مستحضرات الأفيون والبَربيتوريت والأمفيتامين ومشتقاتها قد ارتبطت جميعها على نطاق واسع بالوفاة السابقة لأوانها المرتبطة بالمخدرات. والصلة بين تعاطي المخدرات عن طريق الحقن الوريدي وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية - الإيدز هي أيضا صلة ثبتت إلى حد كبير، إذ أن نحو ٢٢ في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية - الإيدز في العالم يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن الوريدي.

٣٩ - والصلة التي ربما تكون أهم بين المخدرات والصحة، وفقا لمنظمة الصحة العالمية، هي العلاقة بين إساءة استعمال المواد والالتهاب الكبدي والسل وأمراض القلب والأوعية الدموية وتليُّف الكبد والاضطربات النفسية العصبية. وقد تؤدي إساءة استعمال المخدرات إلى مضاعفات في الحمل من بينها آلام الجنين والاضطرابات التالية للولادة، وقد تسهم أيضا في السلوك المتسم بالعنف وفي الانتحار. والواقع أن

الأثر الحقيقي لإساءة استعمال المخدرات على الصحة يتجاوز انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية - الإيدز، إذ أن لها دورا أكثر انتشارا بكثير في التسبب في المرض وتفاقمه في العالم كله.

٤٠ - ومنع الناس من تعاطي المخدرات أكثر فعالية وأقل تكلفة من علاجهم بعد تعاطيها. بيد أن إساءة استعمال المخدرات ما زالت حقيقة واقعة ويتعين مواجهتها بمظاهرها. ولذا من اللازم تكييف الاستراتيجيات على نحو يجعلها صالحة للتصدي للمشكلة بجميع صورها، بدءا من تجريب المخدرات إلى إدمانها. وأعمال التوعية الاجتماعية وتدابير التدخل المبكر المبتكرة لا تقل أهمية عن العلاج وإعادة التأهيل، وخاصة عندما يكون المعنيون هم الشباب المعرضون للخطر.

٤١ - بيد أن العلاج وإعادة التأهيل عنصران أساسيان لتقليل الطلب. وتشير الأبحاث إلى أن العلاج السليم يغير السلوك، مما يوفر الأساس لإعادة تأهيل الفرد وإعادة دمجه في المجتمع. على أن البرامج الناجحة تحتاج إلى موظفين مؤهلين وإدارة مستمرة وموارد كافية ومرونة في التكيف حسب الظروف المتغيرة. ولما كانت المساعدة المتخصصة كثيرا ما لا تتاح في بلدان كثيرة، فإن أطر وشبكات الرعاية الصحية الأولية الموجودة قد يتعين تعديلها. والرعاية الصحية الأولية ليست متاحة بسهولة لمعظم سكان المناطق الريفية، بيد أن استخدام شبكات الرعاية الصحية الأولية يمكن أن يوفر نقطة اتصال ووسيلة للتدخل في هذا الصدد.

٤٢ - وإساءة الاستعمال المتزايدة للمنبهات التركيبية هي أيضا من العوامل الرئيسية المهددة للصحة، وتثير قلقا خاصا في هذا الصدد المواد الكثيرة التي أساسها الأمفيتامين. فقد ازدادت بسرعة إساءة استعمال هذه المواد في الوقت الذي كان يقل فيه استخدامها في الأغراض العلاجية كما أن هذه المشكلة تتفاقم بصورة أسرع من تفاقم المشاكل التي يسببها الهيروين والكوكايين. وثمة آثار خطيرة لذلك على صعيد المراقبة الدولية للمخدرات نظرا لأن كثرة من المنبهات التركيبية أرخص ثمنا من الكوكايين ولها أثر تنبيهي أطول ولا يمكن السيطرة على عرضها لأنها لا تعتمد على مواد خام نباتية. والمستهلكون الرئيسيون لهذه المخدرات الجديدة في كثير من أنحاء العالم هم صغار السن الذين قد ينجذبون إليها لأن صورتها، من حيث الضرر، ليست كصورة المخدرات الأخرى، رغم ما يمكن أن تسببه من أضرار صحية.

جيم - التعليم

٤٣ - لا جدال تقريبا في أن إساءة استعمال المخدرات تضعف قدرة صغار السن على تحقيق ما لديهم من إمكانات كاملة للتعلم. وثمة حاجة ماسة إلى قيام الحكومات كافة بتبني التعليم الوقائي كوسيلة أساسية لمحاولة احتواء انتشار إساءة استعمال المخدرات. ويمكن أن يلبي الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الحاجة الماسة إلى تعزيز زيادة تضمين المناهج الدراسية الأساسية مواد تعليمية وقائية، تقترن بترويج أساليب الحياة الصحية.

٤٤ - بيد أن التعليم المدرسي الأساسي نفسه غير متاح في كثير من البلدان إلا لعدد قليل من الأطفال، الأمر الذي يقتضي النظر في أطـُر أخرى، فضلا عن المدرسة، يمكن فيها تنفيذ البرامج الوقائية. والبيت والمجتمع المحلي والمؤسسات الدينية أمثلة ثلاثة على الأطر غير الأكاديمية الملائمة لتعليم الصغار والكبار على حد سواء.

٤٥ - أما وقد قيل ذلك، فإن هناك مجتمعات تأبى أن تعترف بالمشاكل المرتبطة بالمخدرات وأن تتصدى لها علنا. وحتى عندما تفعل ذلك، لا بد من أن يزاحم مشكلة إساءة استعمال المخدرات، فيما يتعلق بالفوز بالموارد المالية حشد غفير من العلل الأخرى. ولهذا السبب، يجب أن تقوم الحكومات بدور رئيسي في إدارة الحوار المتعلق بإساءة استعمال المخدرات في مجتمعاتها. فلدى الحكومات القدرة على جمع المعلومات عن المشكلة وعليها مسؤولية استخدام المعرفة المكتسبة في العمل على زيادة الوعي: فلن يفعل الناس شيئا حيال المشكلة إلا إذا فهموها.

دال - مكان العمل

٤٦ - كما ذكر أعلاه، (انظر الفقرات ٩ و ١٠ و ٢٠ - ٢٤)، تتعدد العواقب المباشرة وغير المباشرة لإساءة استعمال المواد في مكان العمل، ومن بينها تزايد مستويات التغيب عن العمل، والحوادث، والمطالبات باستحقاقات المرضى وبتعوضيات. والتكاليف المالية الخفية المرتبطة بإساءة استعمال المواد والمطالبات، كخسارة الانتاجية أو خسارة فرص الأعمال التجارية، تكاليف باهظة، وكذلك التكاليف البشرية، كخسارة الوظائف، وخسارة العاملين المهرة، وتأزم علاقات العمل. ويجب ألا يغيب عن البال أنه رغم كون الوقاية هي الحل الأمثل، فإن العلاج ممكن أيضا، وفي هذا السياق يكون العمل حيويا للشفاء ويسهم مساهمة بالغة في تأمين الكرامة ومكان في العالم للشخص الذي يـُشفى.

هاء - الجريمة

٤٧ - نوقش في الجزء الأول - ألف احتمال استغلال الجريمة المنظمة لعملية تحرير الاقتصاد في العالم كله. وتوجد أيضا أبعاد اجتماعية للصلة بين المخدرات والجريمة.

٤٨ - ومن المسلم به عموما أن هناك ثلاثة أشكال من العنف المرتبط بالمخدرات: (أ) العنف الناجم عن الآثار الصيدلانية للمخدرات ذاتها؛ (ب) العنف القهري الاقتصادي؛ (ج) العنف الكلي. فلبعض المخدرات أثر صيدلاني يخلق سلوكا عدوانيا أو يزيده. والعنف القهري الاقتصادي ينجم عن حاجة المدمن إلى المال من أجل شراء المخدرات، ورغم أن العنف لا يـُستخدم إلا في نسبة ضئيلة من الجرائم المرتكبة للحصول على المال، فإن حجم العنف كبير مع ذلك. وينشأ العنف الكلي عن طريق العلاقات بين المدمنين وتجار المخدرات وموزعيها؛ ويركز هذا النوع من العنف على التنافس من أجل الحصول على حصة من السوق ومن أجل السيطرة على هذا المجال وكثيرا ما يجبر مدمنين كثيرين على الاشتغال بتوزيع المخدرات والاتجار بها.

٤٩ - ويجب أن يراعي واضعو السياسات والمجتمع بأسره المشاكل الاجتماعية الناشئة عن إساءة استعمال المخدرات وعن الجريمة نظرا لآثارهما الآخذة في الاتساع في المجتمع ككل. فمثلا، أظهرت دراسات عن انتشار العنف في مناطق كولومبيا أن ثماني مناطق من أعنف عشر مناطق في البلد هي من المناطق الرئيسية المنتجة للكوكايين والماريوانا والمتّجرة فيهما. ومن المظاهر الأخرى لذلك السرقة: فقد تبين من إحدى الدراسات أن المسروقات المرتبطة بالمخدرات في إنجلترا وويلز كانت تبلغ نسبتها ٥٠ في المائة من مجموع قيمة المسروقات في عام ١٩٩٣. وفي مجال الرذيلة، تكون العلاقة بين تعاطي المخدرات والبغاء في بعض الأحيان ناجمة عن قرار بتمويل تعاطي المخدرات عن طريق البغاء، وإن كان الهروب من الفاقة لا يزال، فيما يحتمل، هو السبب الرئيسي للبغاء.

واو - التوصيات

٥٠ - إن أهم جانب من جوانب التصدي لمشكلة المخدرات على الصعيد الدولي هو منع صغار السن من إساءة استعمال المخدرات. فصغار السن يتأثرون أكثر من غيرهم بالتغيرات الطارئة على توافر المخدرات والمواقف السائدة حيالها. فإذا كانت المخدرات متاحة بسهولة وكان لدى المجتمع موقف متسامح إزاء تعاطيها، زاد عدد مجربي المخدرات وزاد أيضا عدد الأشخاص الذين يصبح تعاطي المخدرات عادة منتظمة لديهم. ولذا ينبغي أن تكون برامج تقليل الطلب على المخدرات عناصر متعاضدة في استراتيجية لمراقبة المخدرات تتسم بالتوازن والشمول وتعدد الجوانب.

٥١ - ومنع إساءة استعمال المخدرات يتطلب التزاما طويل الأجل. ومن الضروري السعي إلى إحداث تغيرات أساسية بدلا من تحقيق نتائج قصيرة الأجل. ومن الأمور الحيوية لتحقيق هذه الغاية دمج برامج تقليل الطلب في السياسات الاجتماعية والصحية الراهنة والمعتزمة. ويلزم دمج برامج المخدرات في البرامج التي تتناول قضايا رئيسية أخرى كالفقر أو الإسكان أو البطالة أو التنمية الريفية. وينبغي تحقيق التكامل بين الأشكال المختلفة لبرامج تقليل الطلب، سواء كانت برامج للتعليم أو للأنشطة المجتمعية أو للعلاج أو لإعادة التأهيل، مع التركيز بصورة خاصة على منع صغار السن من إساءة استعمال المخدرات.

٥٢ - وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون منع إساءة استعمال المخدرات شاملا ومتعدد القطاعات بحيث يتضمن التدريب على المهارات الاجتماعية، وترويج أساليب الحياة الصحية، والدعم الأسري، والاشتراك في أنشطة المجتمع المحلي، والدعوة، والتعبئة الاجتماعية. وما يلزم هو اتباع نهج ينطوي على الاستعانة بفاعلين اجتماعيين على أوسع نطاق ممكن لتشجيع النمو الصحي لصغار السن بدلا من البرامج المجزأة التي تتصدى إساءة استعمال المخدرات والمواد باعتبارها مشكلة منعزلة عن غيرها من المشاكل.

٥٣ - والتدابير الرامية إلى منع صغار السن من إساءة استعمال المخدرات يلزم أن تحاول الوصول إلى أكبر عدد ممكن منهم. وينبغي تكملة التدابير العامة بتدابير تستهدف الفئات المعرضة للخطر بوجه خاص،

كالأطفال غير الملتحقين بالمدارس وأطفال الشوارع. ومن الأساسي التعرف على الفئات المعرضة للخطر وتوجيه برامج إليها تكون قد أعدت بصورة تجعلها تناسب احتياجاتها وخصائصها المحددة.

٥٤ - وتلزم زيادة دمج التعليم الوقائي في الأنشطة التنفيذية لجميع الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة. ومن المهم بنفس الدرجة، أن يُقام، بصورة رسمية، حوار نظامي بشأن تقليل الطلب، أو أن يُعزز هذا الحوار في حالة وجوده، فيما بين جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة المهتمة أو التي لديها دور ينبغي أن تقوم به في هذا الصدد. ويلزم التركيز على منع صغار السن من إساءة استعمال المخدرات والتماس حلول طويلة الأجل. فدمج أنشطة تقليل الطلب في السياسات الاجتماعية والصحية الراهنة أو المخططة شرط أساسي لبذل جهد متعدد الجوانب بالفعل في مجال مراقبة إساءة استعمال المخدرات.

ثالثا - الأبعاد العالمية

ألف - عولمة المشكلة

٥٥ - لقد أصبحت إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها مشكلة متزايدة التعقيد خلال العقود الثلاثة الماضية: فقد زادت المخدرات غير المشروعة، وأصبح الإنتاج أوسع انتشارا، وزادت إساءة الاستعمال، وانفتح المزيد من طرق الاتجار. ونشأت سوق عالمية، مدفوعة بالطلب والفرصة، للمخدرات غير المشروعة، تماما مثلما حدث بالنسبة للسلع الاستهلاكية. وأدى ذلك الى عولمة مشكلة المخدرات.

٥٦ - وقد ظهرت أنواع جديدة من المخدرات أو ظهرت أشكال جديدة من الأنواع القديمة. وفيما يتعلق بالمواد الأفيونية، تقتصر المخدرات الجديدة، في معظمها، على تنويعات في عمليات تحضير المخدرات أو المنتجات الموجودة، مثل "الكومبوت" الذي يعتمد في تركيبه على قش الخشخاش، أو الأشكال الخام من الهيروين التي أخذت تظهر في أماكن كثيرة. وفيما يتعلق بالكوكايين، كان النوع الجديد هو الكراك السيئ السمعة. والمخدرات التركيبية ذات تأثيرات متباينة، نظرا لظهور مواد مختلفة من المواد مسببة للهلوسة والمواد البربيتيوريتية والمنشطات الأمفيتامنية أو مشتقات الأمفيتامين في أماكن مختلفة. وهي، جماعيا، يساء استخدامها في بلدان عديدة ومختلفة للغاية بحيث يمكن وصفها بأنها مشكلة عالمية.

٥٧ - ومن الناحية الاقتصادية، يختلف سلوك سوق المخدرات عن سلوك أي سوق أخرى للسلع والخدمات التي أخذت تتعولم بسرعة في السنوات العشر الماضية بقوة دفع التحرير الاقتصادي، وارتفاع درجة الوفرة الاستهلاكية، وتحسن البنية الأساسية للنقل الدولي. وتوفر البلدان النامية بعضا من أسرع الأسواق الإقليمية نموا، كما هو الحال فيما يتعلق بالسلع والخدمات المشروعة. فأعلى معدلات لإدمان الهيروين لم تعد موجودة في البلدان المتقدمة النمو، بل أصبحت موجودة في عدد من البلدان النامية في آسيا، مثل باكستان. وتوجد أيضا معدلات نمو عالية فيما يتعلق بإساءة استعمال الهيروين في أجزاء من افريقيا. وتخلق مشتقات الكوكا الخام مشاكل في البلدان المنتجة وبلدان العبور. فمادة الميثاكوالون تلاشت الى حد كبير من البلدان

المصنعة، بينما ظلت تمثل مشكلة رئيسية في شرق افريقيا والجنوب الافريقي. ولوحظ وجود قدر كبير من إساءة استعمال مؤثرات عقلية عديدة في بلدان غرب افريقيا. وفي الشرق الأوسط توجد عمليات تحويل لكل من المواد البربيتيوريتية والمنشطات الأمفيتامينية، على نطاق كبير، عن نواحي الاستعمال الصيدلانية والعلاجية.

٥٨ - وأنماط الاتجار تتبع عادة أنواع المخدرات وبلد المنشأ. فتوزيع الكوكايين، مثلا، يبدأ في منطقة جبال الإنديز ويمتد شمالا عابرا أمريكا الوسطى والمكسيك ومنطقة البحر الكاريبي ليصل الى نقاط نهائية في أمريكا الشمالية وأوروبا وأماكن أخرى. وقد تحول "طريق البلقان" الشهير، بفتحه ممرا أسهل عبر الحدود الدولية لانتقال البشر والسلع والخدمات ورأس المال، الى شبكة برية عريضة القاعدة من طرق الاتجار بالهيروين أساسا تمتد من أفغانستان وباكستان عابرة جمهورية إيران الإسلامية وتركيا ودول آسيا الوسطى التي تنتمي الى رابطة الدول المستقلة لتصل الى كل مدينة رئيسية تقريبا في أوروبا.

٥٩ - وقد أتاحت أيضا التغيرات الاقتصادية والاجتماعية العالمية الفرصة لمنتجي المخدرات غير المشروعة وللمتجرين بها لينظموا أنفسهم على نطاق عالمي، واضعين ومستثمرين أرباحهم غير القانونية في مراكز مالية توفر السرية وعائدات استثمارية جذابة. ولذلك فإن تجارة المخدرات غير المشروعة قادرة تماما على نشر الفساد، وتهديد أمن أي أمة بتقويض مشروعية المؤسسات الديمقراطية من الداخل.

باء - الاستجابة الدولية

٦٠ - لقد فرضت الاتجاهات المذكورة أعلاه تغييرا في الطريقة التي يحاول بها المجتمع الدولي معالجة المشكلة. فحتى منتصف الثمانينات كان التحدي الذي تمثله المخدرات يتصور أنه شاغل للدول المنتجة والدول المستهلكة فقط. ولكن عولمة إساءة استعمال المخدرات وعولمة الاتجار بها قضت، دون أدنى شك، على هذا التصور، بحيث حل محله مبدأ المسؤولية المشتركة أو الجماعية، على النحو المكرس في الإعلان الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها (فيينا، ١٧ - ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧). وفي عام ١٩٨٨ عزز المجتمع الدولي تعزيزا حاسما مجموعة الصكوك القانونية الموجودة تحت تصرفه وذلك باعتماده اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

٦١ - واتخذ المجتمع العالمي خطوة أخرى حاسمة في عام ١٩٩٠ بإعلانه بدء استراتيجية متوازنة وشاملة، هي برنامج العمل العالمي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة. وباعتماد برنامج العمل وحد المجتمع العالمي بأكمله صفوفه في شبكة من الالتزامات المتبادلة وفي تكريس للموارد للقيام بعمل أكثر فعالية، مؤكدا من جديد دور الأمم المتحدة المركزي فيما يتعلق بالتعاون الدولي في مكافحة المخدرات، ومشددا على الأولوية العالية التي يوليها المجتمع العالمي للمراقبة الدولية للمخدرات. وقد انعكس الاعتراف بهذه الأولوية العالية في الخطة المتوسطة الأجل الحالية وأعيد تأكيدها أثناء

الاجتماع التذكاري الذي عقدته الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ عندما كرس رؤساء دول وحكومات كثيرون اهتماما خاصا في بياناتهم لدور الأمم المتحدة في مكافحة المخدرات غير المشروعة.

٦٢ - واليوم أصبحت هناك مجموعة فعالة من الأدوات موضوعة تحت تصرف المجتمع الدولي: إطار قانوني متين الأساس مكون من اتفاقيات لمعالجة المشكلة؛ واستراتيجية؛ وميدان عمل؛ ومنذ عام ١٩٩١ برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات باعتباره الهيئة ذات المسؤولية الرئيسية عن تنسيق العمل الدولي المضاد للمخدرات. وهذه الأدوات تكملها خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات يكملها الاتفاق الذي توصلت اليه لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٥ بشأن ضرورة دمج أنشطة مراقبة المخدرات في برنامج عمل المنظمات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة.

٦٣ - ووحدت برامج منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها صفوفها على نحو إيجابي استجابة للدعوة الى زيادة المشاركة، مما أدى الى حدوث زيادة واضحة في عدد الشركاء النشطين. فنشط عدد من الوكالات، من قبيل منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بحكم ولاية واهتمامات كل منها، منذ سنوات كثيرة في الحد من الطلب على المخدرات باعتباره أحد جوانب مكافحة إساءة استعمالها، بينما تعاونت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مشاريع تستهدف الحد من عرض المخدرات. وتوجد علاقة عمل طويلة الأمد ووثيقة بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتنعكس العلاقة الوثيقة القائمة فيما يتعلق بهذا الموضوع بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وشعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية في أنشطة مشتركة وفي تحديد مجالات الاستراتيجية، حيث تبذل الهيئتان بالفعل جهودا مستمرة للتعاون ولكي يكمل كل منهما الآخر سعيا الى تحقيق الأهداف المشتركة.

٦٤ - ولا تقتصر الشراكات والتحالفات الناشئة على ترتيبات التمويل أو التعاون الثنائي بين الوكالات. فكثيرا ما تسفر عن أنشطة متعددة الوكالات ومتعددة القطاعات. فبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يشارك الآن في مشاريع عدد من الوكالات من قبيل صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والبنك الدولي، فضلا عن تعزيز روابطه مع حلفائه التقليديين. ويوضع تركيز خاص على التعاون على الصعيد الميداني، حيث يُبدأ مع وكالات أخرى عدد متزايد من التدخلات العملية المنحى الصغيرة النطاق.

٦٥ - وقد وجه برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، خلال سنوات وجوده الخمس الأولى، مسار عمل أعطى الأولوية لأدواره الحفازة والتنسيقية ودوره كوسيط. وكان أول إنجاز حققه البرنامج هو التوصل الى تفاهم مشترك مع الدول الأعضاء بشأن الأولويات في مراقبة المخدرات على الصعيد الدولي، وهي: اتباع نهج متوازن يعتبر فيه الحد من الطلب والحد من العرض عنصرين من عناصر استراتيجية متعددة الأبعاد يعزز كل منهما الآخر؛ وترويج خطط وطنية شاملة لمراقبة المخدرات تُدمج في التخطيط الاقتصادي

والاجتماعي الشامل لكل بلد؛ ووضع قواعد ومعايير دولية لمراقبة المخدرات، والحفاظ على تلك القواعد والمعايير؛ وتعبئة المجتمع المدني، لا سيما المنظمات غير الحكومية، من أجل منع إساءة استعمال المخدرات والحد منها؛ وتحقيق الاتساق بين الإجراءات التي تتخذها وكالات الأمم المتحدة وبرامجها؛ والنهوض بالجهود التعاونية مع الشركاء الرئيسيين في الأمم المتحدة وخارجها، لا سيما في نقل دراية الخبراء الفنية بمراقبة المخدرات. وقد تطلبت هذه الأولويات اتخاذ إجراءات على ثلاثة أصعدة: الوطني ودون الإقليمي والعالمي.

٦٦ - وحققت الاستراتيجية دون الإقليمية، التي تجسد تفهما مشتركا للقضايا المتعلقة بمكافحة المخدرات ونهجا مشتركا فيما يتعلق بتلك القضايا تتقاسمهما البلدان المعنية، نتائج إيجابية يمكن التدليل عليها. فقد تولى البرنامج رعاية مبادرات دون إقليمية في شرق آسيا، وجنوب غرب آسيا، وأمريكا الجنوبية، وشرق أوروبا. وبناء على التجربة حتى الآن تم توسيع النهج دون الإقليمي، ويجري التفاوض على اتفاقات مماثلة مع بلدان في آسيا الوسطى وافريقيا والشرق الأوسط ومناطق أخرى في أمريكا الجنوبية؛ والمقصود بهذا التعاون هو أن يكون أداة لتمكين الحكومات من العمل معا، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، في مناهضة التحدي الذي تمثله المخدرات.

٦٧ - ومن التطورات الأخرى المشجعة حدوث زيادة في عدد الدول التي انضمت الى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، لا سيما اتفاقية عام ١٩٨٨. فالمساعدة القانونية التي يقدمها البرنامج للحكومات قد ساعدت الدول ليس فحسب على أن تصبح أطرافا في هذه الصكوك بل أيضا على كفالة تنفيذها. وفي عام ١٩٩٥ قدمت مساعدة استشارية قانونية مباشرة الى ١٩ دولة، وكتكملة لذلك عقدت حلقات عمل وطنية ودون إقليمية لتدريب القضاة وممثلي الادعاء. وبروح مماثلة انخرط برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في جهود لبناء المؤسسات تستتبع عمله مع الحكومات في إعداد واعتماد خطط رئيسية وطنية لمراقبة المخدرات لتحويل الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات الى برامج عملية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات. وفي عام ١٩٩٥ قدم البرنامج المشورة والمساعدة الفنية الى ٢٨ دولة فيما يتعلق بصياغة خطط رئيسية وطنية لمراقبة المخدرات.

٦٨ - وكان هناك أيضا تشديد على تشكيل شراكة مع المجتمع المدني وعلى إقامة روابط قوية مع المنظمات غير الحكومية. ومن ثم ساعد برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، في سياق عقد الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، في عقد منتدى ٩٤ للمنظمات غير الحكومية بشأن الحد من الطلب على المخدرات في بانكوك، الذي حضره مشتركون من أكثر من ١٠٠ بلد. وبدأ البرنامج، في سياق تعبئة المجتمع المدني، عددا من المبادرات من بينها حملة لاستخدام الرياضة كوسيلة للوصول الى الشباب، وذلك بالتعاون مع اللجنة الأوليمبية الدولية؛ ويعمل أيضا على إقامة شراكات مع دوائر الأعمال لتعزيز البرامج التي تنفذ في مكان العمل والمخططات التعاونية مع تلك الدوائر لأغراض منع إساءة استعمال المخدرات.

٦٩ - وسعى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات جاهدا، منذ بدايته، وبالموارد المحدودة المتاحة له، الى تعزيز قدرته كمصدر موثوق للخبرة الفنية والمعلومات بشأن إنتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها بطرق غير مشروعة، وقد دعا، على وجه الخصوص، الى استخدام منهجيته للتقييم السريع وللمساعدة على جمع معلومات كمية ونوعية على السواء عن اتجاهات إساءة استعمال المخدرات على الصعيد الوطني. وعلاوة على ذلك، فإن منتديات خبراء الحد من الطلب على المخدرات، والاجتماعات الإقليمية لرؤساء الوكالات الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات، وإنشاء آلية فعالة لتنسيق المساعدة المقدمة الى شرق ووسط أوروبا، وعقد مشاورات تقنية بشأن مواضيع محددة، وصياغة خطة عمل إقليمية لمنطقة البحر الكاريبي، والدراسات التحليلية التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، تعبر جميعا عن الدور القيادي الذي يقوم به البرنامج على الصعيد الدولي.

جيم - التحديات الجديدة

٧٠ - على الرغم من كل الجهود المثلى التي بُذلت حتى الآن، نشأت بمعدل مقلق أبعاد جديدة للتهديد الذي تمثله المخدرات غير المشروعة، ففي بلدان كثيرة ما فتئ عدم الاستقرار السياسي، وهشاشة مؤسسات مكافحة المخدرات، وعدم وجود نظم ضابطة كافية، تتسبب في تقويض قدرة الحكومات على الاستجابة. ومن الملاحظ على وجه الخصوص في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أن المؤسسات الجديدة اللازمة لمكافحة المخدرات غير المشروعة والأنشطة الإجرامية المرتبطة بها لم تنشأ إلا بالكاد. وفي شتى أنحاء العالم أدى ضعف الإدارات الى جعل المسؤولين عن إنفاذ القوانين، والسلطات المالية، وموظفي الصحة، غير مهيئين لمجابهة مشكلة كثيرا ما تكون مشكلة جديدة بالنسبة لهم.

٧١ - ولذلك يجب على الحكومات أن تمارس أقوى إرادة سياسية لتذليل الخلافات التاريخية أو الخصومات التقليدية فيما بين الوزارات المعنية، وأن تنسق تنسيقا حقيقيا بين جميع الأطراف التي تشترك في منع إساءة المخدرات والاتجار غير المشروع بها. والقدرة المؤسسية على التنسيق بين الإجراءات الداخلية والجهود دون الإقليمية ضرورية، وهي أساس القيادة والتنسيق الفعالين على الصعيد الدولي.

٧٢ - وتوطيدا للمنجزات الحالية ينبغي لجميع البلدان أن تستخدم الإمكانات الكاملة التي تنطوي عليها اتفاقية عام ١٩٨٨ بوصفها أداة للتعاون الدولي في مكافحة الاتجار بالمخدرات. وتحقيق هذه الامكانات الكاملة سيتطلب، في جملة أمور، أن ينفذ جميع الأطراف جميع أحكام الاتفاقية، لا سيما تلك التي يقصد بها منع تحويل السلائف والمواد الكيميائية الأساسية الى أغراض صنع المخدرات بطرق غير مشروعة، والمساعدة في اتخاذ اجراءات مضادة فعالة فيما يتعلق بغسل الأموال، وتعزيز التعاون فيما بين البلدان في عمليات التحقيق في الجرائم وملاحقتها قضائيا، وفي مكافحة الاتجار بالمخدرات بطريق البحر.

٧٣ - وفي مجال الحد من الطلب على المخدرات، الذي يتسم بمجموعة واسعة، تكون معقدة في بعض الأحيان، من الأساليب والمنهجيات، سيكون اعتماد إعلان يحدد المبادئ الموجهة للحد من الطلب على المخدرات خطوة هامة من جانب المجتمع العالمي.

دال - تعزيز دور الأمم المتحدة

٧٤ - في أعقاب إنشاء برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وسعت الجمعية العامة، في قرارها ١٨٥/٤٦ جيم المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، ولاية لجنة المخدرات لكي تمكنها من العمل كهيئة إدارة البرنامج. وعلاوة على تقديم التوجيه في مجال السياسة العامة الى البرنامج، عـُهد الى اللجنة بمهام إدارية ومهام متعلقة بالميزانية بخصوص الميزانية البرنامجية لصندوق البرنامج لفترة السنتين. وشهدت اللجنة أيضا توسيعا لعضويتها بحيث زاد عدد أعضائها الى ٥٣ دولة بعد أن كان ٤٠ دولة، مما وسع قاعدتها السياسية. ويجب على اللجنة أن تسعى جاهدة أحيانا، في أدائها لمهامها في مجال وضع السياسة، الى التوفيق بين الشواغل الوطنية ومتطلبات إدارة منظمة متعددة الأطراف ذات ولاية عالمية. ويجب أيضا على الدول الأعضاء، عاملة بوصفها صاحبة مصلحة في البرنامج، أن تكفل قدرة اللجنة على أداء دورها كمحفل رئيسي للعمل المتضافر في مجال المراقبة الدولية للمخدرات، والموازنة بين التوصيات في مجال السياسة العامة الموجهة الى الدول الأعضاء وصنع القرارات والتوجيه الذي يقدم الى البرنامج.

٧٥ - ومنذ البداية أدركت لجنة المخدرات ضرورة اعتماد البرنامج على كتلة حيوية من الموارد يمكن أن تدعم عناصر مركز خبرة فنية رفيع المستوى. وقد اعترفت اللجنة بهذا الإدراك في عدد من القرارات حثت فيها الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها للأغراض العامة زيادة كبيرة لتمكين البرنامج من أداء وظائفه كجهة متخصصة ووظائفه في مجال وضع المعايير.

٧٦ - وقد لاحظت لجنة المخدرات مع القلق في دورتها التاسعة والثلاثين (فيينا، ١٦-٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦) الاتجاهات التي يتضح منها حدوث انخفاض عام في الموارد المخصصة للبرنامج من كل من المصادر العادية والمصادر الخارجة عن الميزانية. فمستويات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ هي كما يلي:

	بملايين دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية
الميزانية العادية	١٦,٤	٩,٧
صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات	١٥٢,٤	٩٠,٣
المجموع	١٦٨,٨	١٠٠

ويتبين من التحليل المفصّل أن:

(أ) موارد الميزانية العادية، المخصصة في معظمها لخدمة الهيئات الحكومية الدولية والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، يجري تقليصها امتثالا لتدابير التقشف التي فرضتها الحالة المالية للأمم المتحدة، وقد تنخفض تلك الموارد الى حوالي ١٥,٣ مليون دولار في فترة السنتين الحالية؛

(ب) سبع حكومات واللجنة الأوروبية تقدم ٩٠ في المائة من مجموع التبرعات؛

(ج) نسبة كبيرة من التبرعات مربوطة بأنشطة تعاون تقني محددة في الميدان؛

(د) مبلغ التبرعات للأغراض العامة، وهي تبرعات محدودة بداية، تناقص تناقصا كبيرا خلال فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. وهذا المصدر الأساسي من مصادر التمويل انخفض بمقدار ١٥,٣ مليون دولار، مما يمثل انخفاضا بنسبة ٢٧ في المائة بالمقارنة بالمستويات في فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، ومن المتوقع أن يستمر الاتجاه الهبوطي في فترة السنتين الحالية. وعلاوة على ذلك فإن حوالي ٦٠ في المائة من المساهمات للأغراض العامة تتحملها ثلاثة بلدان فقط، هي إيطاليا والسويد واليابان.

٧٧ - وهذا التمويل غير الكافي وغير المتقاسم بالتساوي والموجه الى الأغراض العامة مخصص أساسا للإنفاق في المقر وفي الميدان على الأنشطة الأساسية الصادر تكليف بها، ولإدارة التعاون التقني ومساندته ودعمه. غير أن هذه الموارد المخصصة للأغراض العامة لا تكفي لمواصلة البرنامج وتعزيز قدرته كمركز للخبرة الفنية لكي:

(أ) يكفل توافر خبرة فنية أفضل في شتى قطاعات مراقبة المخدرات؛

(ب) يقدم دعما ومساندة أكثر متانة للأنشطة التنفيذية في الميدان، بما في ذلك البرمجة والتنسيق والبحوث والتحليل والتقييم؛

(ج) يكون مرجعا موثوقا لإنشاء شبكة من الخبرة الفنية المتاحة للمجتمع الدولي.

٧٨ - وفي سياق التحليل الوارد أعلاه، لاحظت لجنة المخدرات في دورتها التاسعة والثلاثين أن الجمعية العامة، في قرارها ١٧٩/٤٥ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، عهدت الى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بولاية موسعة ليكون المحور الرئيسي للعمل الدولي في مجال مراقبة المخدرات، وليقوم بعمل تحليلي وببحوث وبتنفيذ السياسات، ولكن دون أن تدبر نظاما لتمويل هذه الولاية الموسعة. ومن ثم اتخذت اللجنة القرار ١٠ (د-٣٩) الذي اعترفت فيه، ضمن جملة أمور، بضرورة زيادة الأموال المخصصة للأغراض العامة من مجموعة أوسع كثيرا من الدول المساهمة وذلك دعما للجهود التي يبذلها البرنامج من

أجل اكتساب الأبعاد التي تليق بمركز خبرة عالمي. وأعربت اللجنة أيضا عن تقديرها للنداء الذي وجهه البرنامج من أجل زيادة المساهمات للأغراض العامة بزهاء ١٥ مليون دولار سنويا. وقد أوضحت الوثائق التي أتيحت للجنة أن هذه الموارد الإضافية ستمكن البرنامج من زيادة قدرته على جمع وتحليل ونشر البيانات عن الحد من طلب المخدرات غير المشروعة وعرضها. وباستطاعة البرنامج أيضا أن يقدم خبرة فنية إضافية لمكافحة غسل الأموال، والاتجار غير المشروع بالسلائف الكيميائية، والسيطرة على المخدرات المشروعة، وإنفاذ القانون. وأخيرا، سيعزز البرنامج قدرته على إجراء بحوث بشأن أسباب مشكلة المخدرات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، وقدرته على إقامة ومواصلة التعاون مع مراكز الخبرة الفنية الأخرى.

هاء - التوصيات

٧٩ - لقد تزايد وعي المجتمع الدولي على مر السنين بأن المشاكل الدولية، كمشكلة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بالمخدرات غير المشروعة بكل عواقبهما، تتطلب إجراءات تُعتبر الأمم المتحدة هي الأنسب تماما لاتخاذها؛ والمراقبة الدولية للمخدرات تمثل أولوية عاجلة تقتضي تضامنا كهذا من جانب المجتمع الدولي. والمناقشات في الجزء الرفيع المستوى من المجلس، بما في ذلك النظر في اقتراح عقد دورة استثنائية للجمعية العامة، واستعراض الخطة المتوسطة الأجل للأمم المتحدة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ الذي سيجرى في وقت لاحق خلال عام ١٩٩٦ هما مناسبتان لائقتان لإبداء الدول الأعضاء التزامها بالمراقبة الدولية للمخدرات وإعادة تأكيد الأولوية العالية المعطاة للمكافحة العالمية للمخدرات غير المشروعة.

٨٠ - ولن تتسنى كفالة وجود معنى حقيقي للملكية العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وللمشاركة العالمية فيه إلا إذا تولى عدد أكبر من البلدان مزيدا من المسؤولية عن تمويل العناصر الأساسية لولاية البرنامج. وقد يود المجلس، لذلك، أن يوصي جميع الدول التي يمكنها تنفيذ قرار لجنة المخدرات ١٠ (د-٣٩) أن تفعل ذلك.

- - - - -